

أثر مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية

الخاصة بالدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

محمد فادي عبد المنعم شقفة

إشراف: د. عثمان نقار

د. أسهان خلف

جامعة حماة

considered as an important indicator on the efficiency of their performance, in order to ensure success and continue to perform their work, The aim of this study was to know the impact of credit risk on the financial performance of the private commercial banks listed on the Damascus Securities Market, Through the analysis of financial data of the variables of the study using simple regression method using the statistical analysis program (SPSS 24), during the period between (2017-2010).

The study showed a positive relationship and statistically significant between credit risk and return on assets, And the absence of statistically significant relationship between credit risk and return on equity, of commercial private banks listed on the Damascus Stock Exchange.

The study recommended a number of recommendations, including that banks seek to attract more deposits and exploit them in their investment operations, And move away from the granting of loans and credit facilities characterized by a high level of risk, And study the factors that affect the credit risk and increase the likelihood of occurrence, As this enables banks to hedge and control these risks, Which will reflect positively on the achievement of profits and improve financial performance.

Keywords: Profitability, Return on assets, Return on equity.

المقدمة :

تُعد المصارف التجارية الركيزة الأساسية لتطوير البنية الاقتصادية لأي دولة، وذلك من خلال ما تُقدمه من خدمات وتسهيلات ائتمانية مباشرة وغير مباشرة، وتُعد عمليات منح الائتمان أساس العمل المصرفي التقليدي إلى جانب قبول الودائع، حيث أن عمل المصارف يتمثل في استثمار الودائع على شكل قروض، والدخل الناتج من هذه القروض يشكل الجزء الأكبر من الدخل التشغيلي للمصارف، وتهدف المصارف من عملية منح الائتمان إلى تحقيق هامش ربح،

الملخص

تسعى المصارف التجارية الخاصة لتحقيق مستوى عالٍ من الربحية والتي تُعد كمؤشر هام على كفاءة أدائها، وذلك لضمان النجاح والاستمرار في تأدية أعمالها، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، من خلال تحليل البيانات المالية لمتغيرات الدراسة وذلك باستعمال أسلوب الانحدار البسيط باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS24)، خلال الفترة الزمنية الممتدة بين (2017-2010).

وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية ودالة إحصائية بين مخاطر الائتمان والعائد على الموجودات، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية، وذلك للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها أن تسعى المصارف لاستقطاب المزيد من الودائع واستغلالها في عملياتها الاستثمارية، والابتعاد عن منح القروض والتسهيلات الائتمانية التي تتسم بمستوى عالٍ من المخاطرة، ودراسة العوامل التي تؤثر في مخاطر الائتمان والتي تزيد من احتمالات حدوثها، حيث أن ذلك يُمكن المصارف من التحوط والسيطرة على هذه المخاطر، مما سينعكس بشكل ايجابي على تحقيق الأرباح وتحسين الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: الربحية، العائد على حقوق الملكية، العائد على الموجودات.

Private commercial banks seek to achieve a high level of profitability, which is

بحيث يكون الدخل والعائد المتحقق من عملية منح الائتمان والقروض يغطي الفوائد المدفوعة على الودائع والمصاريف الأخرى للمصرف، إلا أن عملية منح الائتمان تترافق بمخاطر عدم السداد (المخاطر الائتمانية) والتي ستؤثر بدورها في ربحية المصرف وبالتالي في أدائه المالي.

وفي الآونة الأخيرة حظي الأداء المالي في المصارف باهتمام متزايد، وذلك لخصوصية نشاطها ولضخامة الأموال التي تتعامل بها، ولسرعة دوران الأموال المودعة لديها، فالأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد للحفاظ على بقاء المصارف ونموها، حيث أنه يوفر نظاماً متكاملًا من المعلومات الدقيقة والموثوق بها للحكم على مدى كفاءة المصارف في تحقيق أهدافها وتحديد نقاط القوة والضعف في أدائها مما يساهم في اتخاذ قرارات مالية.

يناقش هذا البحث مدى تأثير مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عامي (2010-2017).

مشكلة الدراسة :

تسعى المصارف جاهدةً إلى تطوير خدماتها وعملياتها المصرفية بما يضمن لها الوصول إلى المستوى الأفضل من الأداء المالي وفي سبيل تحقيق ذلك فهي تحاول أن تقدم خدمات متكاملة لعملائها للمساهمة في تحسين هذا الأداء، ومن بين هذه الخدمات عملية منح الائتمان والتي تُعد أساس العمل المصرفي التقليدي إلى جانب قبول الودائع، إلا أن ذلك يترافق مع ما يُعرف بمخاطر الائتمان، والتي يُمكن أن تؤثر على أدائها المالي.

وبالتالي يُمكن تلخيص مشكلة البحث من خلال طرح التساؤل الآتي:

ما تأثير مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

أهمية البحث وأهدافه :

- أهمية البحث :

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة، حيث أن المصارف التجارية الخاصة تسعى لتحقيق مستوى عالٍ من الربحية والتي تُعد كمؤشر هام على كفاءة أدائها، وذلك لضمان النجاح والاستمرار في تأدية أعمالها، والتعرف على مؤشرات النجاح والفشل مما يساعد في اتخاذ التدابير اللازمة لحمايتها من مخاطر الائتمان عند قيامها بعملياتها التقليدية في منح القروض والتسهيلات الائتمانية.

- أهداف البحث :

يهدف البحث إلى:

- بيان أشكال المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها المصارف التجارية الخاصة نتيجة منح الائتمان.
- بيان أهم النماذج والمؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي في المصارف التجارية الخاصة.
- تحديد أثر مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

فرضيات البحث :

للإجابة على تساؤلات المشكلة البحثية تم صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

لا يوجد أثر ذا دلالة احصائية لمخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيتين الفرعيتين الآتيتين:

- لا يوجد أثر ذا دلالة احصائية لمخاطر الائتمان في الأداء المالي (متمثلاً بالعائد على الموجودات) للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

- لا يوجد أثر ذا دلالة احصائية لمخاطر الائتمان في الأداء المالي (متمثلاً بالعائد على حقوق الملكية) للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الإطار النظري :

مخاطر الائتمان :

مفهوم مخاطر الائتمان :

تُعد المخاطر الائتمانية أحد أشكال المخاطر التي تعترض عمليات المصارف، وتتنشأ المخاطر الائتمانية بالنسبة للمصرف من احتمال عدم قيام العميل بدفع الفائدة المستحقة على القرض، أو القرض ذاته (أمين، 2002).

وتُعرّف بأنها الخسارة التي تنتج من فشل المدين بتنفيذ التزاماته تجاه المصرف بالكامل وفق الشروط بالكامل وفق الشروط المحددة والمتفق عليها (Mekasha, 2011).

مصادر مخاطر الائتمان :

تتحدد مخاطر الائتمان غالباً في الحالات الآتية (Maaka, 2013):

- التقييم الخاطئ لقدرات المقترضين ورغبتهم وقدرتهم على السداد وعدم تقدير

درجة المخاطرة وتسعيها بالشكل الصحيح.

- التركيز الائتماني لمحفظه القروض، كالتركيز على قطاع اقتصادي أو منطقة جغرافية أو فئة محددة من المقترضين.
- وجود نسبة عالية من القروض غير المنتجة وذات العائد المنخفض ضمن محفظة المصرف الائتمانية.
- التوسع الائتماني والإفراط في منح القروض والتسهيلات الائتمانية دون الاهتمام لجودة العملاء ومقدراتهم.

أشكال مخاطر الائتمان :

نظراً لأهمية عملية الائتمان وأثرها في النشاط المصرفي فقد ظهرت صور وأشكال متعددة لمخاطر الائتمان والتي تؤثر في نشاط المصرف، ومن أهم أشكال المخاطر الائتمانية مايلي (عثمان، 2008) :

- **مخاطر عدم السداد:** وتتمثل بعدم قدرة المدينين على سداد كامل التزاماتهم تجاه المصرف أو عدم سداد جزء منها أو عدم السداد بالوقت المحدد.
- **مخاطر البلد :** وتتنشأ في حال تعامل المصرف مع عملاء تكون الأوضاع والظروف السائدة في بلدانهم غير مستقرة منها الظروف السياسية والاقتصادية، وذلك يكون بعدم القدرة على ملاحقة المدين قانونياً، أو تتمثل المخاطرة بانخفاض عملة البلد نتيجة للظروف السائدة فيه.

القرار الائتماني بناء على درجة التصنيف، وهو ما يمنح المصرف درجة من الثقة والأمان لأمواله التي سيقترضها للعملاء، وبالمقابل فإن العميل طالب الائتمان عندما يحصل على تصنيف جيد من قبل وكالات التصنيف المعتمدة فإنه سيكون قادراً على الحصول على الائتمان المطلوب دون مشاكل، حيث أن درجة التصنيف ستعطي كفاءة ائتمانية وصورة حسنة للجهات المانحة للائتمان يوجد ثلاث وكالات معتمدة عالمياً للتصنيف الائتماني وهي Standard & Poor's, Moody's, (Fitch)، ويمكن إيضاحها في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) مستويات التصنيف الائتماني لدى وكالات التصنيف العالمية

درجة المخاطر للتصنيفات المستعملة من قبل وكالات التصنيف			
التقييم	Moody's	Fitch Rating	S&P
مقدرة عالية جداً على الوفاء بالالتزام الائتماني (الأكثر أماناً)	Aaa	AAA	AAA
مقدرة قوية على الوفاء بالالتزام الائتماني (جداً عالية)	Aa1	AA+	AA+
	Aa2	AA	AA
	Aa3	AA-	AA-
مقدرة قوية لكنها معرضة للتغير بسبب بعض الظروف (جداً ائتمانية متوسطة إلى عالية)	A1	A+	A+
	A2	A	A
	A3	A-	A-
مقدرة متوسطة ومعرضة لخطر التدني (جداً ائتمانية متوسطة إلى أقل من متوسطة)	Baa1	BBB+	BBB+
	Baa2	BBB	BBB
	Baa3	BBB-	BBB-

المستويات لأن احتمالية الفشل في السداد عالية جداً.

• **المؤشرات والنسب الخاصة بقياس مخاطر الائتمان :**

هناك العديد من النسب التي تناولتها البحوث والدارسات وهي كالاتي (حماد، 2003) :

- **مخاطر التسوية :** هي المخاطر التي تنجم عن عمليات تسوية الأصول المالية أو التدفقات النقدية أو أية أصول أخرى مقابل ضمان السداد.

• **وكالات التصنيف الائتماني ودورها في تحديد مخاطر الائتمان** (Kimber, 2004):

يلجأ كل من طرفي التعاقد الائتماني (المصرف المقرض والعميل طالب الائتمان) إلى الجهات المتخصصة بالتصنيف الائتماني، وذلك من أجل الحصول على درجة تصنيف للجداً الائتمانية للجهة طالبة الائتمان، حيث أن المصرف يكسب من هذا التصنيف الحصول على تحديد درجة المخاطرة من جهة موثوقة، وبالتالي يمكن اتخاذ

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مراجع البحث.

ويوجد أيضاً درجات تصنيف أقل مستوى من الدرجات الموضحة في الجدول رقم (1) مثل C و D ولكن تعتبرها وكالات التصنيف ذات درجة مخاطر مرتفعة، ولا يُنصح الاستثمار بهذه

إدارة مخاطر الائتمان:

باتت مخاطر الائتمان من الأولويات الهامة عند إدارات المصارف، حيث أنّ الإدارة الجيدة لمخاطر الائتمان ستخفف من مخاطر الأزمات الائتمانية، ويكون المصرف قادراً على تحمل الخسائر الائتمانية، وتتم إدارة مخاطر الائتمان من خلال (عثمان، 2008) :

- التنوع: يعد التنوع عنصراً أساسياً في إدارة المخاطر الائتمانية، لأن تنوع محفظة القروض سيقلل من حالات عدم السداد ويخفف من أثر المخاطر الائتمانية على المركز المالي للمصرف.

- المراقبة والتحقق من تنفيذ شروط الائتمان: وذلك بمراقبة نشاط العميل للتأكد من أنه ملتزم بالشروط التي وافق عليها في عقد الائتمان، كالمحافظة على بعض الأصول السائلة في مركزه المالي وتوفير التسهيلات للتصرف بالضمانات وتوفير المعلومات اللازمة لعملية تقييم الائتمان.

- تسعير المخاطرة: وذلك بالتحديد الدقيق لدرجة المخاطرة، لأن ذلك سيرتبط بتحديد العائد المطلوب من الائتمان، حيث يجب أن يغطي العائد تكاليف علاوة المخاطرة، بالإضافة إلى التكاليف الإدارية للمصرف من أجل ضمان تحقيق هامش من الربح.

- التحوط للخسائر الائتمانية: وذلك بأن يقوم المصرف بوضع احتياطي خاص للخسائر الائتمانية لتجنب تأثير خسائر الائتمان على المركز المالي للمصرف وتعرضه للمخاطر.

- إدارة التعثر في السداد: ينبغي على المصرف أن يوفر في سياسته الائتمانية ما يتيح وجود

- نسبة محفظة التسهيلات الائتمانية والقروض إلى مجموع الودائع.

- نسبة صافي أعباء التسهيلات الائتمانية والقروض إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض.

- نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض.

- نسبة إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض مطروح منها مخصصات الديون المشكوك فيها إلى إجمالي الأصول.

أما بالنسبة للقطاع المصرفي السوري فيمكن حساب مخاطر الائتمان بالاستناد إلى القرار رقم (94/ م ن /ب 4) لعام 2004 الصادر عن مصرف سورية المركزي من خلال النسب الآتية (مجلس النقد والتسليف، 2004) :

- نسبة الديون المعدومة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض.

- نسبة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية والقروض.

وقد اعتمد الباحث في بحثه لقياس مخاطر الائتمان على النسبة الآتية:

(الديون المعدومة / إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض).

حيث أن هذه النسبة من وجهة نظر الباحث تُعتبر أكثر النسب دقة وأقربها لقياس المخاطر الائتمانية، لأن قيمة الديون المعدومة تمثل قيمة المخاطر الفعلية وليست المخاطر المتوقعة أو المقدرة.

الكفيل (الطرف الثالث الضامن) بحيث يتم الرجوع إليه في حال تخلف المقترض عن السداد. **مخاطر الائتمان وأثرها في استقرار بيئة العمل المصرفي:**

تُعد مخاطر الائتمان من أكثر أنواع المخاطر التي تؤثر في بيئة النظام المالي عامة والنظام المصرفي خاصة، حيث أن الأثر الكبير لهذه المخاطر كان حاضراً في الأزمة المالية العالمية عام 2007، حتى لقبها المحللون الاقتصاديون بأزمة الائتمان المالي العالمي (The Credit Crisis)، ولوحظ وقتها كيف أن فشل سداد الديون في بعض المؤسسات المالية العالمية _ وبالأخص المصارف وعلى رأسها مصرف (Lehman Brothers) _ قد أدى إلى إحداث حالة من الذعر المالي امتدت لتتطال المصارف الأخرى والنظام المصرفي على مستوى العالم (Kimber, 2004) :

الأداء المالي في المصارف التجارية:

مفهوم الأداء المالي:

يُعرف الأداء المالي على أنه تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، وتحقيق ذلك بتخفيض التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء (بوزايدة، 2015).

كما يُعرف على أنه المعبر عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلاً، ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المؤسسات من أعمال مختلفة (طالب، 2011).

أهداف تقييم الأداء المصرفي:

تهدف عملية تقييم الأداء المالي إلى تحقيق ما يأتي (ابراهيم، 2013) :

- تشخيص المجالات التي تكون بحاجة إلى إجراءات تصحيحية والعمل على معالجتها.
- إيجاد نوع من المنافسة بين البنوك لتحسين أدائها.
- التحقق من أن الإنجاز الفعلي كان موافقاً للأهداف والخطط الموضوعة.
- التأكد من أن الإنجاز الفعلي قد تم بكفاءة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المالية.

عناصر تقييم الأداء المصرفي:

من أهم عناصر تقييم الأداء المصرفي (حماد، 1999) :

- الكفاءة: إن مفهوم الكفاءة يتصل بالتوازن بين كمية الموارد المالية المستخدمة في المصرف كمدخلات، وبين كمية النتائج المحققة في المخرجات، على اعتبار أن المصرف أداة لتحويل المدخلات إلى مخرجات.
- الفعالية: تتمثل في السبل الكفيلة باستخدام الموارد المالية استخداماً قادراً على تحقيق الأهداف والنمو والتطور.
- الجودة: هي قدرة المنتج المصرفي على تلبية حاجات العملاء وبأقل تكلفة.
- الإنتاجية: تحقيق أعلى مستوى من الأداء المصرفي بأقل ما يمكن من التكاليف.

نماذج قياس الأداء المصرفي:

هناك عدة نماذج استُخدمت لقياس وتقييم الأداء المصرفي كان من أهمها ما عُرف بنموذج (CAMELS) ويقوم هذا النموذج على أساس ترتيب المصارف من حيث أدائها المصرفي، حيث يُمثل كل حرف من حروف النموذج مقياساً معيناً، وهي على النحو الآتي: C: كفاية رأس المال، A: جودة الأصول، M: كفاءة الإدارة، E: الأرباح، L: السيولة، S: حساسية مخاطر السوق.

كما تمّ استخدام نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE)، والذي يعتبر مؤشراً متكاملًا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطر، وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية كإجراء لتقييم أداء المصارف، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تُمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل أساساً بمخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة، مخاطر رأس المال، ومخاطر التشغيل (حماد، 1999).

الربحية في المصارف التجارية:

تُعرّف الربحية على أنها المقياس الأهم لمدى كفاءة أداء المصرف وقدرته على توليد الأرباح من الأصول والموارد المالية المستثمرة، Maaka (2013).

كما تُعرّف بأنها مؤشر أساسي على كفاءة ونجاح المصرف وقدرته في الحصول على الأرباح، مما يدفعه إلى الاستمرار في ممارسة عملياته التشغيلية (Yilmaz, 2013).

يؤكد التعريفين السابقين على دور الربحية كمؤشر هام على كفاءة أداء المصرف وقدرته في توليد الأرباح من الأصول والموارد المستثمرة، وذلك لضمان نجاحه واستمراره في تأدية عمله.

مؤشرات ومقاييس الربحية المصرفية:

تعكس نسب الربحية المُحصّلة النهائية لأداء المصرف ككل خلال الدورة المالية، وتبين مدى قدرة المصرف على تحقيق هدفه الرئيسي الذي يبرر بقاءه واستمراره، وهو الربحية (الزبيدي، 2002)، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة سيعتمد الباحث على النسب الآتية لقياس الربحية:

• معدل العائد على الموجودات (ROA):

يقيس مدى الربحية التي يحققها المصرف من استثماره لموجوداته في أنشطته المختلفة، أي تقيس هذه النسبة مدى كفاءة المصرف في توظيف الأصول لتحقيق الأرباح، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو مع المصارف الأخرى وارتفاع هذا المؤشر يعكس استخدام الإدارة المصرفية لاستراتيجيات استثمارية وائتمانية هجومية تساهم في توليد الأرباح، أما انخفاضه فقد يكون بسبب ارتفاع نفقات التشغيل أو استخدام استراتيجيات استثمارية وائتمانية دفاعية تقلل من توليد الأرباح (Kimera, 2011).

ويمكن حساب هذا المؤشر وفقاً للمعادلة الآتية (Mekasha, 2002):

$$\text{معدل العائد على الموجودات (ROA)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

• معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

تدل هذه النسبة على كفاءة المصرف في استخدام موارده الذاتية من خلال مدى قدرة هذه الموارد (حقوق المساهمين) على توليد الأرباح، أي أنّ هذا المؤشر يبين ربحية الوحدة النقدية المستثمرة من قبل المالكين، ويعتبر هذا المقياس للربحية هو الأهم للمساهمين في المصرف، لأنّه يربط بين مقدار ماقاموا بتوظيفه من أموال في المصرف وبين الدخل المتحقق من عمليات المصرف ويمكن حساب هذا المؤشر وفقاً للمعادلة الآتية (Rasiah, 2010) :

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} \times 100\%$$

الدراسات السابقة :

- دراسة (بوزايدة، 2015) بعنوان: (أثر المخاطر المالية على الأداء المالي_ حالة البنك الوطني الجزائري 2011-2013).

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم المخاطر المالية، وذلك باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري متليلي، وتمّ تطبيق نموذج العائد على حقوق الملكية لقياس الأداء المالي، وتوصلت الدراسة إلى أنّ غاية المصرف هي تحقيق الربحية وضمان الاستمرارية في النشاط وتعتبر المقارنة الزمنية للأداء من أهم أدوات التقييم، فالمقارنة الزمنية تتم بمقارنة مؤشرات نفس المصرف على مدى الفترات الزمنية الماضية وبالتالي يمكن التعرف على تطورها، وتبين مدى التقدم في الأداء.

- دراسة (الحريث، 2014) بعنوان: (مخاطر الائتمان وأثرها في الأمان المصرفي).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الائتمان المصرفي ومعايير منحه، وعلى المخاطر التي تنشأ عن عمليات منح الائتمان وأثر هذه المخاطر على درجة الأمان في القطاع المصرفي، طُبّق البحث على عينة من المصارف التجارية الخاصة مكونة من (6) مصارف مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وقد تم دراسة تأثير مخاطر الائتمان على كل من درجة السيولة ومعدل الربحية ونسبة كفاية رأس المال في المصارف عينة البحث، وقد تبين وجود أثر معنوي ذا دلالة إحصائية بين كل من مخاطر الائتمان ودرجة السيولة ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ونسبة كفاية رأس المال في كافة المصارف عينة البحث.

- دراسة (حفیان، 2012) بعنوان: (إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية).

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمخاطر الائتمان والعوامل المؤثرة في منح الائتمان، وما هو أثر مخاطر الائتمان على نتائج المصرف، حيث طبقت هذه الدراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة في العاملة في القطاع المصرفي الجزائري، وبينت الدراسة أهمية مخاطر الائتمان وكيفية تأثيرها على مجمل نشاطات المصرف، وخلصت الدراسة إلى أن مخاطر الائتمان تقلل من نسب ومؤشرات الأداء في المصرف.

- دراسة (Kumbirai, 2010) بعنوان: (A financial Ratio Analysis of Commercial Bank Performance in South Africa).

تناولت هذه الدراسة أداء الخدمات في القطاع المصرفي التجاري في جنوب أفريقيا للفترة (2005-2009) باستعمال التحليل المالي لقياس نسب الربحية والائتمان، وشملت الدراسة خمسة من أكبر البنوك التجارية في أفريقيا، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ أداء البنوك قد حقق زيادة كبيرة في العامين الأولين من التحليل، ووصلت عام 2007 إلى الذروة بينما انخفض مؤشر الربحية والسيولة في القطاع المصرفي في العامين (2008-2009) بسبب الأزمة المالية، إذ أشارت الدراسة إلى أنَّ استخدام النسب المالية كنسب الربحية وغيرها من النسب تستعمل في تحديد نقاط القوة والضعف في أداء المصارف، فضلاً عن توفير معلومات مفصلة عن الربحية والسيولة وجودة الائتمان، وتُمكن من رسم السياسات التاريخية عن عوائد المصارف والمخاطر إذ تتيح الفرصة لتقييم الأداء في الماضي، والتي تعد خطوة هامة للتخطيط للأداء المستقبلي.

- مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تتناول دراسة أثر المخاطر الائتمانية في الأداء المالي لجميع المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك خلال فترة زمنية تتسم بالكثير من الصعوبات والتحديات للقطاع المصرفي السوري نتيجة لاضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية، وتمتد هذه الفترة بين عامي (2010-2017).

القسم العملي :

مواد وطرق البحث :

منهج البحث :

تمَّ الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي، والذي يقوم على تجميع المادة العلمية من المراجع العربية، والأجنبية والمقالات والدوريات العلمية، والأبحاث المنشورة والمؤتمرات والندوات للتعريف بمتغيرات البحث، أما في القسم العملي سيتم الاعتماد على البيانات المالية (الميزانيات والتقارير المالية السنوية للمصارف التجارية الخاصة) المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية، ومن ثم تحليلها للوصول إلى النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS 24).

مجتمع البحث وعينه :

يتكون مجتمع الدراسة من كافة المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وعددها (11) مصرف خلال فترة الدراسة الممتدة بين عامي (2010-2017).

حدود البحث :

- الحدود المكانية: تمَّ تطبيق هذه الدراسة على كافة المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والمكونة من أحد عشر مصرفاً.

- الحدود الزمانية : تمَّت الدراسة التطبيقية لهذا البحث خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عامي (2010-2017).

- الحدود العلمية : اقتصر البحث على دراسة أثر مخاطر الائتمان وفق النسبة : (الديون المعدومة / إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض) في الأداء المالي مُعبراً عنه (بالعائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات).

أدوات جمع البيانات: تم الاعتماد على البيانات المالية (الميزانيات والتقارير المالية السنوية)

المتغيرات التابعة		المتغير المستقل	العام
العائد على الموجودات	العائد على حقوق الملكية	مخاطر الائتمان	
0.18%	4.93%	2.57%	2010
1.11%	6.42%	6.05%	2011
0.99%	0.18%	23.11%	2012
3.41%	7.21%	34.37%	2013
4.28%	9.71%	38.49%	2014
8.45%	39.25%	38.96%	2015
10.29%	37.63%	38.71%	2016
-3.96%	-24.46%	38.04%	2017

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى التقارير المالية للمصارف المدروسة.

اختبار الفرضيات :

تمّ اختبار فرضيات البحث بالاعتماد على التحليل الاحصائي للبيانات المالية (الميزانيات والتقارير المالية السنوية) للمصارف التجارية الخاصة المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة (2010-2017).

الفرضية الرئيسية للبحث:

لا يوجد أثر ذا دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 لمخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

يتفرع عن هذه الفرضيتان الفرعيتان الآتيتان:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذا دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 لمخاطر الائتمان في العائد على الموجودات للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

للمصارف التجارية الخاصة المنشورة في سوق دمشق للأوراق المالية.

متغيرات البحث :

المتغير المستقل :

مخاطر الائتمان : تمّ حساب هذه النسبة بالاستناد إلى القرار رقم (94/ م ن /ب 4) الصادر عن مصرف سورية المركزي بتاريخ 2004/12/19، وذلك وفق العلاقة الآتية (مجلس النقد والتسليف، 2004) :

مخاطر الائتمان = (الديون المعدومة / إجمالي التسهيلات الائتمانية والقروض).

المتغير التابع :

الربحية : تمّ حساب الربحية من خلال النسب الآتية:

معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) =

$$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} \times 100\%$$

معدل العائد على الموجودات (ROA) =

$$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

عرض المتغيرات المستقلة والتابعة للمصارف المدروسة :

قام الباحث بحساب المتوسط العام لنسب مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية (ROE)، والعائد على الموجودات (ROA) للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والمكونة من أحد عشر مصرفاً، خلال الفترة (2010-2017)، كما يوضح الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2) المتغيرات المستقلة والتابعة للمصارف المدروسة

من أجل التحقق من صحة هذه الفرضية قام الباحث بتطبيق أسلوب تحليل الانحدار البسيط ومعامل الارتباط بيرسون والنتائج موضحة في الجدول رقم (3) والجدول رقم (4).

الجدول (3) نتائج معامل الارتباط والتحديد بين مخاطر الائتمان والعائد على الموجودات

مستوى الدلالة	قيمة (F)	الخطأ المعياري	معامل التحديد r^2	معامل الارتباط	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0.032	7.699	2.588	0.562	0.750	15.292	27.5375	مخاطر الائتمان
					3.620	4.0837	العائد على الموجودات

طردية، فالزيادة في المتغير المستقل (مخاطر الائتمان) تؤدي إلى زيادة في المتغير التابع (العائد على الموجودات). أي أن التباين في العائد على الموجودات للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية يعود إلى تباين حقيقي ولا يعود إلى المصادفة، ويمكن تفسير ذلك أن منح المصارف المزيد من التسهيلات الائتمانية وتحمل المخاطر الناجمة عن ذلك قابله زيادة في العائد المحقق من الموجودات وهذه نتيجة منطقية في علم الاقتصاد، حيث زيادة المخاطر تقابلها زيادة في العائد المتوقع والمحقق.

الجدول (4) نتائج معامل الانحدار

المعاملات المعيارية			المعاملات غير المعيارية		النموذج
القيمة الاحتمالية	t	β	الخطأ المعياري	معامل الانحدار	
0.032	2.775	0.750	0.064	0.177	مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان أنها ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي فإن لمتغير مخاطر الائتمان أثر ذا دلالة إحصائية في العائد على الموجودات للمصارف التجارية الخاصة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS 24).
تبيّن من خلال النتائج في الجدول رقم (3) أن قيمة معامل الارتباط قد بلغت (0.750)، وقيمة معامل معامل التحديد (R^2) بين مخاطر الائتمان والعائد على الموجودات قد بلغت (0.562). كما يتبين أيضاً أن قيمة (F) لاختبار تحليل تباين الانحدار قد بلغت (7.699)، وبلغت القيمة الاحتمالية لها (0.032) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين مخاطر الائتمان والعائد على الموجودات للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وهذه العلاقة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS 24).
يتبين من خلال النتائج في الجدول رقم (4) وبفحص الدلالة الإحصائية لقيمة t لمتغير

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذا دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0.05 لمخاطر الائتمان في العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

بهدف التحقق من صحة هذه الفرضية قام الباحث بتطبيق أسلوب تحليل الانحدار البسيط ومعامل الارتباط بيرسون، والنتائج موضحة في الجدول رقم (5) والجدول رقم (6).

الجدول (5) نتائج معامل الارتباط والتحديد بين مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية

مستوى الدلالة	قيمة (F)	الخطأ المعياري	معامل التحديد ²	معامل الارتباط	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0.102	3.712	13.078	0.382	0.618	15.292	27.5375	مخاطر الائتمان
					15.404	16.2238	العائد على حقوق الملكية

ويمكن تفسير ذلك بآثار عدم الاستقرار في سورية على المصارف الخاصة، حيث أدت إلى ضعف الأداء بالنسبة للمصارف عموماً، وعدم تنويع النشاطات المدرة للعائد، وإتباع المصارف الخاصة استراتيجية متحفظة مما أدى إلى عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، إذ بلغت قيمة β (0.750)، وبلغت قيمة معامل الانحدار (0.177) وبلغت قيمة t الخاصة بها (2.775) وبلغت قيمتها الاحتمالية (0.032) وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على أنّ متغير مخاطر الائتمان يسهم إسهاماً دالاً إحصائياً بقيمة قدرها (75%) في تباين العائد على الموجودات للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه يوجد أثر لمخاطر الائتمان في العائد على الموجودات.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS 24).
تبيّن من خلال النتائج في الجدول رقم (5) أن قيمة معامل الارتباط قد بلغت (0.382) وأن قيمة معامل التحديد (R^2) بين مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية قد بلغت (0.382). كما يتبين أيضاً أنّ قيمة (F) لاختبار تحليل تباين الانحدار قد بلغت (3.712)، وبلغت القيمة الاحتمالية لها (0.102) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي لا توجد دلالة احصائية، أي أن التباين في العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لا يمكن عزوه إلى متغير مخاطر الائتمان،

الجدول (6) نتائج معامل الانحدار

النموذج	المعاملات المعيارية		غير المعاملات المعيارية	
	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	β	t
مخاطر الائتمان	0.623	0.323	0.618	1.927
				0.102

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS 24).

تبيّن من خلال النتائج في الجدول رقم (6) وبفحص الدلالة الإحصائية لقيمة t لمتغير مخاطر الائتمان أنها غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي فإنّ متغير مخاطر الائتمان لا يؤثر تأثيراً ذا دلالة إحصائية في العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (أي أنه لا يوجد أثر دال إحصائياً لمخاطر الائتمان في العائد على حقوق الملكية)، إذ بلغت قيمة β (0.618)، وبلغت قيمة t الخاصة بها (1.927) وبلغت قيمتها الاحتمالية (0.102) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يدل على عدم إسهام متغير مخاطر الائتمان في تباين العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وبالتالي فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه لا يوجد أثر لمخاطر الائتمان في العائد على حقوق الملكية.

النتائج :

في ضوء ما تقدم يمكن استخلاص النتائج الآتية:

- شهدت مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق

للأوراق المالية ارتفاعاً ملحوظاً خلال سنوات الدراسة من عام 2010-2017، حيث بلغت 38.96% في عام 2015، مقارنةً مع عام 2010 حيث بلغت 2.57%، وذلك نتيجة لاضطراب الأوضاع الأمنية في سورية.

- توجد علاقة طردية ودالة إحصائياً بين مخاطر الائتمان والعائد على الموجودات، حيث أنّ أي تغير في مخاطر الائتمان رافقه تغير في العائد على حقوق الملكية وفي نفس الاتجاه.
- لا توجد علاقة دالة إحصائياً بين مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية، حيث أنّ التغير في مخاطر الائتمان لم يرفقه تغير في العائد على حقوق الملكية.

التوصيات :

في ضوء النتائج والتحليلات السابقة والتي تعكس أثر مخاطر الائتمان في الأداء المالي للمصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، يوصي الباحث بالآتي:

- العمل على توفير إطار متكامل وفاعل لإدارة مخاطر الائتمان في كل مصرف، بحيث يشمل الظروف الاستثنائية والطارئة، وذلك بإتباع أنظمة حديثة تتلاءم مع التغيرات المستمرة في بيئة الأعمال المصرفية.
- ضرورة الابتعاد عن منح الائتمان على الأساس الكمي، والاهتمام بنوعية الائتمان الذي سيمنح، والحد من التركزات الائتمانية، والمحافظة على المواءمة بين آجال استحقاق القروض الممنوحة وآجال الالتزامات التي يواجهها المصرف.
- ضرورة تنويع قنوات الائتمان عن طريق تنويع القطاعات التي يمنح لها الائتمان، وأن يمنح

طالب، علاء. 2011 م. الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف. ط1. دار صفاء للنشر. عمان. الأردن.

عثمان، محمد. 2008 م. أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك. أطروحة دكتوراه. الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية. عمان. الأردن.

. الجمهورية العربية 2004 مجلس النقد والتسليف، تاريخ الاسترجاع 4/ م ن /ب (94السورية. القرار رقم

م. نشر بموقع : 2018-12-25

<http://mail.banquecentrale.gov.sy/mone-poli-ar/desi-ar.htm>

Godlewski, J., 2006. **Regulatory and Institutional Determinants of Credit Risk Taking and a Bank's Default in Emerging Market Economies: A Two-Step Approach**, Journal of Emerging Market Finance. 3(4):185_199.

Kimber, A., 2004. **Credit Risk**, Elsevier Butterworth-Heinemann, U.K.

Kimera N., 2011. **Commercial Banks Investment In Loan And Treasury Bills And Their Overall Profitability In Uganda**. Makerere university. Uganda.

Kumbirai, M & Webb, R. 2010. **A financial Ratio Analysis of Commercial Bank Performance in South Africa**. Journal compilation African Centre for Economics and Finance. Published by Print Services, Rhodes University, Grahamstown, South Africa African Review. 10 (2) :68_85.

Maaka, Z.A., 2013. **The relationship between Liquidity Risk and Financial Performance of commercial Banks in Kenya**. The International Journal of Accounting Information systems. 44 (5) :22_41.

Mekasha, G., 2011. **Credit Risk Management and Its Impact on Performance on Ethiopian commercial Banks**. Thesis of Master, Addis Ababa University, Ethiopia.

Rasiah, D., 2010. **Theoretical Framework of Profitability as Applied to Commercial Banks in Malaysia**. European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, 19 (19) :75_96.

Yilmaz. A., 2013. **Profitability of Banking System: Evidence from Emerging Markets**. Working Paper, the West East Institute (WEI), International Academic Conference Proceedings, Antalya, Turkey, series number 10. Abstr. No 32.

الائتمان بناءً على تحليلات تُمكن المصرف من معرفة القدرة الحقيقية في السداد للعميل المقترض.

المراجع :

أولاً : المراجع باللغة العربية :

ابراهيم، سحر طلال. 2013م. "تقويم أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن. العراق. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، مجلة تصدر عن جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية. المجلد 3. العدد 35. ص ص 65_82.

أمين، خالد. 2002م. إطار إدارة المخاطر الائتمانية. الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية. ط1. منشورات المجلس الأعلى للجامعات. عمان. الأردن.

بن ساسي، إلياس، قريشي، يوسف. 2006م. الإدارة المالية. ط2. دار وائل للنشر. عمان. الأردن.

بوزيدة، عائشة. 2015م . أثر المخاطر المالية على الأداء المالي _ حالة البنك الوطني الجزائري 2013-2011. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية . جامعة قاصدي مرباح . الجزائر .

الحريث، محمد علي. 2014م . مخاطر الائتمان وأثرها في الأمان المصرفي. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد. جامعة حلب. سورية.

حفيان، جهاد. 2012 م. إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر .

حماد، طارق عبد العال. 1999 م . تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد والمخاطرة. ط1 . الدار الجامعية للنشر. الاسكندرية. مصر .

حماد، طارق عبد العال. 2003 م. إدارة المخاطر (أفراد - إدارات - شركات - بنوك). ط1. الدار الجامعية للنشر. الاسكندرية. مصر .

الزبيدي، حمزة محمود. 2002 م. إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني. ط3. دار الوراق للنشر. عمان. الأردن.